

بنمو 66% في آخر ثلاث سنوات

## «الوطني»: 1,4 مليون متابع لحسابات البنك على مواقع التواصل

عريق ترجمتها صفحاتنا الاجتماعية من خلال إطلاق حملات توعوية ضخمة على مدار العام بالتعاون مع عديد المؤسسات والجهات في الكويت.

وقد كنا حريصين على أن تكون حملاتنا التوعوية والإنسانية على هذه الصفحات مكثفة لأننا ندرك مدى قوة انتشارها وعمق تأثيرها الاجتماعي، لاسيما أنها في معظم الأحيان تكون الأسرع وصولاً للمتابعين مقارنة بتأثير وسائل التواصل التقليدية.

كما لفت الرشيد إلى أن الفقرة الحقيقية التي قمنا بها هي توسعة انتشارنا ليس فقط تجاه الأفراد وإنما أيضاً المستثمرين وأصحاب الأعمال من خلال موقع لينكد إن الذي يتيح لنا بمضمونه تغطية تقاريرنا الاقتصادية الأسبوعية التي تقدم قراءات ورؤية مهمة لأسواق الكويت والمنطقة.

وأضاف الرشيد أن النجاح والانتشار الذي حققه صفحات البنك الرسمية يؤكد أننا على الطريق الصحيح فيما نقدمه لعملائنا، حيث حافظت صفحاتنا على أعلى نسبة نمو على مستوى القطاع المصرفي، كما أن صفحاتنا شكلت منبرا فعالا لحملة سباق الوطني للمشي والتي نجحت لاحقا في حصد أكثر من 14 ألف مسجل إلكتروني.

وأكد الرشيد أن صفحات الوطني على مواقع التواصل تحظى بأعلى نسبة مشاركات في المسابقات بين أقرانها، كما تتميز بأنها الأسرع في الرد على عائلتها لتصبح بمنزلة قناة رسمية في الاستجابة للعملاء وتحظى بثقتهم وتتواصل معهم على مدار الساعة.

ومن حيث المضمون، أشار الرشيد إلى أن المسؤولية الاجتماعية التي لطالما كانت أولوية في قيمنا كبنك محلي

بالإضافة إلى المحتوى الترفيهي ومسابقات التحدي التي تقدم أكثر الجوائز قيمة والأكثر مكافأة.

وفي هذا السياق، قال المدير التنفيذي لإدارة العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني عبدالمحسن الرشيد إن صفحات بنك الكويت الوطني على مواقع التواصل الاجتماعي تشكل إحدى أهم وسائل تواصلنا مع العملاء، وعليه فنحن حريصون على أن تعكس هذه الصفحات القيم التي لطالما تميز بها البنك، ونظرا لما تشكله هذه الصفحات من أهمية فهي تطرح تحديا أمامنا كل يوم بما سنقدمه للعملاء كي نحافظ على ثقتهم وأن نكون مرآة حقيقية للأصالة المجتمعية وقيم بنك الكويت الوطني، ونحن فخورون اليوم بأن يوفره على صفحاته التفاعلية والذي ينعو بين حملات توعوية وثقافية وإعلامية،



عبدالمحسن الرشيد

الرشيد: ريادتنا

على صفحات

التواصل تميزها

سرعة استجابتنا

لعملائنا

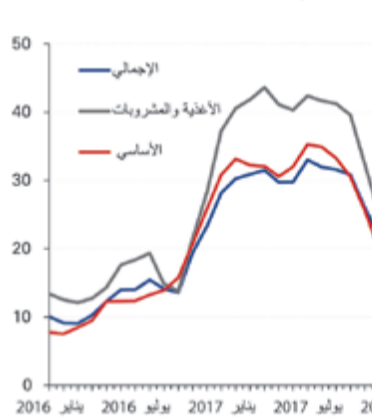
مع استمرار برنامج الإصلاح

..وفي تقريره: نمو الاقتصاد المصري

سيبقى قويا عند 5,2% في 2019/2018



التضخم في أسعار المستهلك



أن يبلغ الدين الحكومي 94% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2019/2018 و88% في السنة المالية القادمة، بينما حددت توجيهات ميزانية الدولة الأخيرة للسنة المالية 2020/2019 الصادر في أكتوبر استهدافها للدين المحلي عند 79,3% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2022/2021. وفي هذا السياق، خطت مصر لتتوسع أدوات الدين التي تستخدمها (بالترويج لإصدار سندات عالمية في آسيا وإصدار سندات خضراء وصكوك سيادية)، كجزء من جهودها لتحسين هيكل الدين العام وخفض تكاليف الاقتراض. وبالنظر إلى أن أسعار الفائدة المحلية ستصبح أعلى مما هو مخطط له في الميزانية، فإن نسبة الدين الخارجي إلى مجموع الدين العام سترتفع على الأرجح في السنة القادمة.

عجز الحساب الجاري

ازدادت قوة الحساب الجاري الخارجي بشكل كبير منذ تعويم الجنيه المصري، وذلك بدعم من نمو الصادرات بسبب تحسن التنافسية وكذلك انخفاض الواردات. فقد تقلص العجز في الحساب الجاري في السنة المالية 2018/2017 بنسبة 58,6% ليصل إلى 6 مليارات دولار، وترجع من 6,1% من الناتج المحلي الإجمالي قبل سنة (14 مليار دولار) إلى 2,5% من الناتج المحلي الإجمالي. ويتوقع المزيد من التقلص في عجز الحساب الجاري إلى حوالي 2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2019/2018، وساعده في ذلك تراجع واردات الطاقة واستمرار الانتعاش في قطاع السياحة.

العالمية وفي محطات تعبئة الوقود. ومع بقاء التضخم مرتفعا نسبيا، سيكون البنك المركزي المصري على الأرجح أكثر حذرا بشأن تسهيل السياسة النقدية. فقد يبقى أسعار الفائدة على حالها خلال السنة المالية الجارية عند 16,75% للإيداع لليلة واحدة و17,75% لسعر الاقتراض.

عجز الميزانية

ورأى التقرير أن الوضع المالي لمصر تحسن، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع العوائد الضريبية، وخفض دعم الطاقة واحتواء فاتورة الأجور. فقد تقلص عجز الميزانية من 10,7% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2017/2016 إلى 9,7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2018/2017، ولا زالت الأرقام الأخيرة تشير إلى المزيد من التحسن. حيث تقلص العجز المالي بشكل طفيف من 2% خلال الربع الأول من السنة المالية 2018/2017 إلى 1,9% خلال الفترة نفسها من السنة المالية 2019/2018، الأمر الذي يفسح المجال للحكومة لبلوغ العجز المستهدف في الميزانية عند 8,4% للسنة المالية الحالية و7% للسنة المالية 2020/2019. أما فيما يخص الدين العام، فقد تراجع نسبيته من 108% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2017/2016 إلى 104% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2018/2017، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الضبط التدريجي للوضع المالي الجاري والعمل به، إلى جانب المزيد من الارتفاع في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويتوقع

في نوفمبر، على إثر انخفاض أسعار الغذاء والمشروبات بنسبة 1,8% مقارنة بالشهر السابق. أما التضخم الأساسي، فقد تراجع من 8,86% في أكتوبر إلى 7,94% في نوفمبر، وهو المعدل الأبطأ منذ مارس 2016. ليمتد ذلك مرونة نسبية للبنك المركزي المصري. ويمكن أن يؤدي الارتفاع الأخير في الدولار الجمركي للسلع غير الأساسية من 16 جنيه مصري للدولار إلى سعر صرف السوق القريب من 17,9 جنيه مصري للدولار إلى رفع التضخم نوعا ما في الأشهر القادمة أو على الأقل إلى نباطؤ وتيرة تراجعهم. كما ستؤدي على الأرجح التغييرات الأخيرة في آلية تحويل العملة الأجنبية إلى الجنيه، التي يبحث عنها المستثمرون الأجانب إلى تأمين تحويل العملات الأجنبية في سوق الصرف بين البنوك (الإنتربنك) بدلا من البنك المركزي المصري، إلى المزيد من المرونة في سعر الصرف أو ربما بعض الضغط على سعر الصرف.

وبالإضافة إلى ذلك، ستبقى الأسعار على الأرجح عرضة لارتفاع في معظم 2019، خاصة إذا ما تم وقف دعم الوقود كليا والبدء بآلية الربط بالأسعار العالمية كما هو مخطط. كما نتوقع أن تراجع معدل التضخم من 20,9% في السنة المالية 2018/2017 إلى 14% في السنة المالية 2019/2018، ولكن الكثير من عدم اليقين يحيط بكيفية تطور الأسعار المحلية اعتمادا على مجموعة من العوامل، أبرزها التغيرات المرتقبة لسعر الصرف وكذلك لأسعار النفط في الأسواق

تحسين الوضع

المالي بفضل رفع

العوائد الضريبية

وخفض الإعانات

الحكومية واحتواء

تكاليف الأجور

توقعات بتراجع

عجز الحساب

الخارجي إلى 2%

من الناتج المحلي

في السنة المالية

2019/2018

التضخم يبقى أعلى من المتوقع

وأوضح التقرير أن تلاشي تأثير تعويم الجنيه المصري أدى إلى تراجع التضخم بشكل حاد من أعلى معدلاته التي بلغها عند 33% في يوليو 2017 إلى 11,4% في مايو 2018. غير أن التخفيضات الأخيرة في دعم الوقود والطاقة في منتصف 2018، قد رفعت التضخم إلى 17,7% في أكتوبر 2018، أي أعلى من معدل التضخم الذي يستهدفه البنك المركزي المصري والبالغ 13% (أقل أو أكثر بنسبة 3%)، قبل أن يتباطأ إلى 15,7%

أعلن بنك الكويت الوطني عن نجاحه في تحقيق أوسع انتشار على مواقع التواصل الاجتماعي مع وصول عدد متابعيه على مختلف هذه المواقع إلى 1,4 مليون متابعيا كما في نهاية العام 2018 محققا نموا كبيرا وصل إلى 66% في آخر ثلاث سنوات. وقد نجح بنك الكويت الوطني في المحافظة على موقعه الريادي على هذه المواقع بعد أن كان سباقا في مآكبتها منذ إنطلاقها كمنبر عصري تفاعلي جديد قبل سنوات وتبنتها عديد المؤسسات والشركات لتبقى الأقرب إلى عملائها وتواكب تطوراتهم واستفساراتهم أولا بأول.

وقد استحوذ بنك الكويت الوطني على حصة أغلبية المتابعين على هذه المواقع من خلال المضمون التفاعلي الذي يوفره على صفحاته التفاعلية والذي ينعو بين حملات توعوية وثقافية وإعلامية،

استعرض التقرير الخاص بمؤتمر «التحكيم في منازعات الملكية الفكرية 2»

مركز الكويت للتحكيم التجاري يناقش

التقرير السنوي في اجتماعه الختامي لعام 2018



عبد الوهاب الوزان مترشسا الاجتماع الختامي لجلس الإدارة

عقد مجلس إدارة مركز الكويت للتحكيم التجاري التابع لغرفة التجارة والصناعة اجتماعه الختامي لعام 2018 برئاسة رئيس مجلس الإدارة عبدالوهاب الوزان أمس بالغرفة.

وناقش المجلس الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال واستعرض خلالها التقرير الخاص بمؤتمر «التحكيم في منازعات الملكية الفكرية 2»، والذي عقد الشهر الماضي بمقر الغرفة بالتعاون مع مركز تدريب الملكية الفكرية التابع للأمانة العامة لمجلس دول التعاون الخليجي، والذي شهد مشاركة واسعة وفعالة من الشرائح المستهدفة من محكمين وخبراء وقانونيين وأكاديميين واقتصاديين، وأوصى المجلس بطباعة الأوراق والبحوث العلمية المقدمة بالمؤتمر للاستفادة منها للدارسين

والمهنيين بالتحكيم التجاري. ومن ناحية أخرى، ناقش مجلس الإدارة التقرير السنوي للمركز لعام 2018 والذي استعرض أنشطته المركز وإحصائيات القضايا بالمقارنة بالأعوام السابقة والتوصيات المطوب مراعاتها لتحقيق أهداف العام القادم 2019. كما استعرض المجلس سير عمليات التحكيم بالمركز خلال العام ودور المركز في إنهاء العديد من النزاعات عن طريق التوفيق.

وقد أثنى رئيس المجلس على أعمال اللجنة التنفيذية والأمانة العامة للمركز وعلى جهدهما الواضح من أجل إثراء دور المركز في نشر ثقافة التحكيم، والعمل الدائم للنهوض بالمركز محليا وعالميا من منطلق الإيمان بأهمية الدور التوعوي للمركز.

عدم اكتمال النصاب حال دون انعقاد عمومية الشركة

الجوعان: «الكويت» تستهدف

التوسع بالسوق العراقي

كانت مخصصة لانتخاب مجلس إدارة جديد خلفا للمجلس السابق. وذلك في ظل استحواذ شركة «بوبيان للبتر وكيمويات» على نحو 54% من الشركة لتصبح مساهما رئيسيا. وأوضح أن السوق بحاجة لحزمة من التشريعات المشجعة للقطاع الصناعي والتي يفترض أن تضمن معدلات دعم جيدة تؤهله للمنافسة محليا وخارجيا، مشيرا إلى أن التغييرات منذ تأسيسها قبل 20 عاما وحتى الآن، والتي تخللها تحولها للقطاع الخاص وأضاف الجوعان أن الشركة دخلت العديد من الأسواق خلال الفترة الماضية، منها أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط، بخلاف تواجدها في بعض أسواق آسيا، فيما أشار إلى أن هناك أسواقا جديدة بدأت تستهدفها «الكويت» منها السوق العراقي وغيره.

وقال: «إن مجال الصناعات بالمنطقة شهد تطورات مختلفة، بعكس ما تلقاه الصناعة الكويتية التي تفتقر إلى الاهتمام الكامل». وبين الجوعان أن الهدوى الاقتصادية متوافرة لدى

قال رئيس مجلس إدارة شركة «الكويت للمشاريع الصناعية» فهد الجوعان على هامش عمومية الشركة أمس إن طلب انعقاد العمومية جاء بناء على طلب المساهم الرئيسي، إلا أن الملكية الحاضرة بلغت فقط 44% من أسهم الشركة، مما حال عدم اكتمال النصاب القانوني دون المضي في إجراءات انعقاد الجمعية للشركة والتي

يوسف لزم

لفت الجوعان إلى أن هيئة أسواق المال تعد رأس الهرم الرقابي على الشركات المدرجة في البورصة حاليا، وعليها مراعاة تلك الحقوق بما يخدم الشركات والاقتصاد الوطني، خصوصا في ظل انفتاح السوق الكويتي نحو العالمية والحصول على بطاقات الترقية لمؤشرات عالمية على غرار «فوتسي» و«الداو جونز» إلى جانب الترقب لمراجعة «MSCI». وحقوق مساهمي «الكويت» تقارب 30 مليون دينار فيما يصل إجمالي أصولها إلى 42,6 مليون دينار مقابل التزامات تقدر بـ12 مليونا.



فهد الجوعان

«الزور الشمالية الأولى»: عام ثان من النجاح

«كويت جديدة 2035»، الساعي إلى زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية وبناء محطات جديدة من خلال عملنا بجد خلال السنوات الثلاث والخلاف الماضية لبلوغ المزيد من النجاح إلى جانب حرصنا على تحقيق جميع الأهداف المستقبلية الموضوعية في المراحل التالية من تشغيل المحطة بما يلبي الطلب المحلي ويحافظ على التزامنا في السنوات المقبلة». الجدير بالذكر أن المحطة قد بدأت أعمالها التجارية في نوفمبر 2016، وهي المرحلة الأولى من خطة عمل تهدف من خلالها وزارة الكهرباء والماء إلى تلبية ارتفاع الطلب المرتقب من خلال رفع القدرة الإنتاجية للطاقة في الكويت في السنوات المقبلة إلى 25 ميغاواط تحقيق هذا الإنجاز بعد مرور 42 شهرا على تولي فريق العمليات والصيانة عمليات تشغيل أول ثلاثة من التوربينات الغازية في يونيو 2015 لتوفير الطاقة أثناء إنشاء الموقع.

أعلنت شركة شمال الزور الأولى لبناء وتنفيذ وتشغيل وإدارة وصيانة محطة الزور الشمالية المرحلة الأولى في بيان صحافي أمس عن بلوغ محطة الزور الشمالية الأولى عامها الثاني من التشغيل التجاري بنجاح وسلامة، وهي أول محطة مستقلة لتوليد الطاقة وتلبية المياه في الكويت تسهم اليوم بطاقة إنتاجية تصل إلى 1,539 ميغاواط من



محطة الزور الشمالية الأولى